Journal Of Economics and Management | VOLUME: 10/ N°: 01 (2026), PP 258-275
P-ISSN: 2572-0090 E-ISSN: 2710-799X

The Impact of Central Bank Independence on Inflation: The Case of Mauritania

Dr : Vetiye Abdellahi[1*]

(Book Antiqua 10 bold)
University of Nouakchott/ Mauritania / Unit on Macroeconomics, Growth, and Development
E-mail (vetyymed@hmail.com)
ORCID iD Link (0009-0005-8901-6010**)**

Received: 25/03/2026 **Accepted: 01/05/2026** **Published: 10/06/2026**

Abstract :

This study aims to measure the impact of central bank independence on inflation in Mauritania during the period (1985-2022). The researcher used two indicators to measure the independence of the Mauritanian central bank: legal independence, which was measured using the CWN index, and the turnover rate index of governors (TOR), using the ARDL model on the EViews 12 software.

The researcher found a strong relationship between the turnover rate index and inflation in both the short and long term, as well as an inverse relationship at the 5% level between the legal independence index and inflation, but only in the long term.

Keywords: inflation, Monetary policy, central bank independence, ARDL modehere. Enter your

JEL Classification Codes: E31 ، E52 ،E58 ،C22.

[*] فتية عبدالله

تأثير استقلالية البنك المركزي على التضخم حالة موريتانيا

د.فتية عبد الله 1

[1]دكتوراه في الاقتصاد، جامعة نواكشوط (موريتانيا) ، **باحثة في وحدة البحث حول الاقتصاد الكلي و النمو و التنمية** ،

vetyymed@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/03/25 تاريخ القبول: 2026/05/01 تاريخ النشر: 2026/06/10

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير استقلالية البنك المركزي على التضخم في موريتانيا خلال الفترة (1985-2022) وقد استخدم الباحث مؤشرين لقياس استقلالية البنك المركزي الموريتاني: الاستقلال القانوني الذي تم قياسه عن طريق CWN، ومؤشر معدل دوران المحافظ (TOR)، وذلك باستخدام نموذج ARDL على برنامج EViews الإصدار 12.

وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة قوية بين مؤشر معدل دوران المحافظ والتضخم في الأجلين القصير والطويل، ووجود علاقة عكسية عند مستوى 5% بين مؤشر الاستقلال القانوني والتضخم في الأجل الطويل فقط.

كلمات مفتاحية:: التضخم، السياسة النقدية، استقلالية البنوك المركزية، نموذج ARDL

تصنيفات JEL:E31 ، E52، E58، C22.

مقدمة:

تأسس أول بنك مركزي في العالم في عام 1668 في السويد، تلاه تأسيس بنك إنجلترا المركزي في عام 1694 على مر القرون، وحتى فترة الحرب العالمية الأولى، تأثرت البنوك المركزية بتطورات اقتصادية، سياسية، وديموغرافية، وكان هناك توجه قوي نحو جعل هذه البنوك مستقلة سياسيًا عن حكوماتها .إلا أن هذا الوضع شهد تحولًا جذريًا بعد أزمة الكساد الكبير(1929-1939) ، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعًا ملحوظًا في معدلات البطالة وركودًا اقتصاديًا حادًا، مما دفع الحكومات إلى التدخل المباشر في أعمال البنوك المركزية، وتأميم بعضها، وزيادة الضغوط عليها لتمويل العجز في الموازنات العامة، مما أدى إلى تأثير سلبي على استقلاليتها.

استمر هذا الاتجاه خلال الستينيات من القرن العشرين، حيث كان يُعتقد بوجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة وفقًا لمنحنى فيليبس في إطار الفكر الكينزي .وبالتالي، كانت البنوك المركزية قادرة على خفض معدلات البطالة من خلال سياسات نقدية توسعية، لكن ذلك كان يتم على حساب زيادة معدلات التضخم .وقد تم تبني هذه السياسات على نطاق واسع في الدول المتقدمة خلال تلك الفترة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل ملحوظ.

مع ظهور الركود التضخمي في السبعينيات، وتطور فهم الاقتصاديين لآلية توقعات التضخم في سياق نظرية التوقعات الرشيدة، بدأت العديد من الدول في الثمانينيات والتسعينيات في إصدار قوانين تكفل استقلالية البنوك المركزية .وكان الهدف من ذلك تمكين البنوك المركزية من اتخاذ قرارات نقدية فعّالة بعيدًا عن التدخلات

السياسية، مما يسمح لها بتحقيق أهدافها الأساسية، مثل استقرار الأسعار .وقد بات من الواضح أن استهداف التضخم يتطلب درجة كبيرة من الاستقلالية لتحقيق الاستقرار السعري.

أما بالنسبة للبنك المركزي الموريتاني، فقد شهد تطورًا تشريعيًا مهمًا منذ تأسيسه في عام .1973 حيث مر البنك بثلاثة قوانين أساسية تنظم عمله. بدأ الأمر بالقانون رقم 118-73 لسنة1973 ، الذي أنشأ البنك المركزي الموريتاني، ولكنه لم ينص على استقلاليته، ذلك أن الاستقلالية لم تكن قد أصبحت بعد توجهًا استراتيجيًا في عمل البنوك المركزية حينذاك .وفي2007 ، صدر القانون رقم 004 لسنة2007 ، الذي نص في مادته الثانية على استقلالية البنك المركزي الموريتاني .هذا التوجه جاء في وقت كانت فيه الاستقلالية قد أثبتت أهميتها عالميًا كجزء من سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز استقرار الأسواق المالية والنقدية .وفي ذات السياق، نص القانون نفسه في المادة 38 على أن" استقرار الأسعار "هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية.

أما القانون رقم 034 لسنة2018 ، فقد جاء ليعزز استقلالية البنك المركزي الموريتاني من خلال التأكيد عليها في المادة الثانية، كما نص في المادة 48 على أن استقرار الأسعار يظل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية.

إشكالية البحث

في ضوء ما سبق، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية :إلى أي مدى يتأثر التضخم في موريتانيا باستقلالية البنك المركزي؟

فرضيات البحث

بعد تحديد المشكلة والتعرف عليها يمكن طرح الفرضيات التالية

- يوجد تأثير عكسي ما بين الاستقلالية القانونية للبنك المركزي على التضخم في موريتانيا.
- يوجد تأثير للاستقلالية الفعلية للبنك المركزي على التضخم في موريتانيا.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال الدور الكبير والفعال الذي يلعبه البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، عند حصوله على الاستقلالية، وعدم تعرضه للضغوط السياسية.

أهداف الدراسة

- تعرف على مدى تأثير الاستقلالية البنك المركزي الموريتاني على تحقيق أهداف سياسته النقدية.

منهج البحث

لدراسة إشكالية البحث واختبار الفرضيات، سيتم الاعتماد على منهج التحليل القياسي لتقدير أثر استقلالية البنك المركزي الموريتاني على التضخم، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، لملاءمته في تحليل العلاقات في الأجلين القصير والطويل، واعتماده في العديد من الدراسات السابقة.

المحور الأول: الدراسات السابقة

الفرع الاول: الدراسات التي اعتمدت السلاسل الزمنية:

- دراسة (**مروى، 2023**)تحت عنوان مقاربة لاخطية لتقدير مدى تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر للفترة.(2021 - 1990)

وتهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في التأثير في على التضخم خلال الفترة 2021 - 1990 مستخدمة نموذج النظم الماركوفية وقد توصلت الدراسة إلى الأثر الكبير لاستقلالية البنك المركزي في تعزيز فعالية السياسة النقدية في ظل النظامين)النظام الأول يمثل نظام الرواج أو استقرار الأسعار في حين يمثل النظام الثاني نظام الركود ونظام ارتفاع الأسعار وعدم استقرارها (وبنسبة مرتفعة في النظام الثاني أي أن زيادة مؤشر الاستقلالية بنقطة ينخفض معدل التضخم ب 0.89 نقطة في النظام الأول و 1.65نقطة في النظام الثاني، كما بينت الدراسة وجود أثر سلبي لسعر الصرف الأسمى ومعدل الخصم على التضخم.

- دراسة **(جميلة، عائشة، و دليلة، 2021)** تحت عنوان أثر استقلالية البنك المركزي في رسم وتنفيذ أهداف أهداف السياسة النقدية في الجزائر للفترة .(2018 - 1990) تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الأثر الذي تتركه استقلالية البنك المركزي في بعض أهداف السياسة النقدية في الجزائر في الفترة (2018 - 1990) وقد استخدم الباحث الانحدار البسيط .وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية عند المستوى 5% ما بين استقلالية البنك المركزي والتضخم خلال الفترة المدروسة .

- دراسة **(بخدة و مزيان ، 2022)**انعكاس استقلالية بنك الجزائر على متغيرات كالدور في الجزائر

وتهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير مؤشر استقلالية بنك الجزائر على متغيرات كالدور خلال الفترة 1980 2019 -وقد استخدم الباحثان مؤشر كيكرمان لقياس الاستقلال القانوني لبنك الجزائر وتتبع التغيرات الحاصلة على مؤشر الاستقلالية كما استخدم الباحثان نموذج الانحدار الذاتي Var لقياس تلك العلاقة وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية وموجبة بين مؤشر الاستقلالية والتضخم في الأجل القصير أما في الأمد الطويل فالعلاقة بينهما عكسية.

- دراسة **(EL Weriemmi Malek، Wahiba، و Firas، 2021)** تحت عنوان

Inflation and réal measure of central Bank independence in Tunisia

وتبحث هذه الدراسة في وجود علاقة بينية بين استقلالية البنك المركزي والتضخم في تونس وذلك باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة بين 2019 - 1986 وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مهمة في الأمد القصير عند عتبة 1% وكذلك في الأمد الطويل عند عتبة 5% ما بين معدل دوران محافظ البنك المركزي كمؤشر للاستقلالية والتضخم في تونس خلال الفترة المدروسة هي علاقة عكسية.

الفرع الثاني: الدراسات التي اعتمدت بيانات بانل

- **دراسة(Salisu, Udeaja, & Opuala, 2022)** تحت عنوان

, Central Bank independence and price stability under alternative political regime; A global evidence

- تبحث هذه الدراسة في دور نظام الحكم في العلاقة بين استقلالية البنك المركزي واستقرار الأسعار وعلى وجه التحديد يختبر ما إذا كان تأثير استقلالية البنك المركزي على التضخم يختلف

باختلاف أنظمة الحكم التي تدير هذه البلدان وذلك عن طريق استخدام عينة تتألف من 176 دولة وتقسيمها إلى أربعة مجموعات:

- مجموعة ذات حكم ديمقراطي كامل، مجموعة ذات حكم ديمقراطي جزئي، مجموعة ذات حكم استبدادي كامل، مجموعة ذات حكم استبدادي جزئي، وذلك باستخدام بيانات من 1980 إلى.2012

- وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن استقلال البنك المركزي له تأثير سلبي وذات دلالة احصائية على معدل التضخم في البلدان التي تتبنى الديمقراطية الكاملة ولكنه غير مهم بالنسبة للبلدان التي تعمل بنظام حكم استبدادي كامل حتى بعد التحكم في دور مستوى التنمية والقيم المتطرفة .تظل النتائج دون التغيير بعبارة أخرى للبنك المركزي تأثير سلبي ذات دلالة احصائية على معدل التضخم في البلدان التي تعمل بنظام حكم ديمقراطي كامل بغض النظر عما إذا كانت الدولة متقدمة أو نامية وبغض النظر عما إذا كانت سجلات الدولة للتضخم) متقطعة أم لا .ومن ناحية أخرى ليس للبنك المركزي تأثير على معدل التضخم في البلدان التي تعمل بنظام حكم استبدادي كامل بغض النظر عما إذا كانت الدولة متقدمة أو نامية وبغض النظر عما إذا كانت الدولة تسجل تضخما أم لا وبالنظر إلى حالة البلدان التي تتبنى نظام حكم استبدادي أو ديمقراطي جزئي يلاحظ العكس أو بعبارة أخرى فإن التأثير السلبي لاستقلالية البنك المركزي على التضخم مهم بالنسبة للبلدان التي تمارس على نظام حكم استبدادي جزئي ولكنه غير مهم بالنسبة للبلدان التي تعمل بنظام حكم ديمقراطي جزئي.

- دراسة**(Katseli1, Anastasia, & Kalliopi, 2020)**

تحت عنوان

Central Bank independence and Inflation preferences: New empirical evidence on the effects on inflation.

تبحث هذه الدراسة في العلاقة ما بين استقلالية البنك المركزي في عينة تتكون من 116 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة 2014 – 1992 وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ما بين استقلالية البنك المركزي والتضخم في العينة بشكل عام .وعند تقسيم العينة إلى دول نامية وأخرى متقدمة أثبتت الدراسة وجود علاقة عكسية ومعنوية فيما بين المتغيرين في الدول النامية، لكن العلاقة بينت العكس مع عدم وجود دلالة احصائية في الدول المتقدمة.

كما أثبتت الدراسة إلى وجود تأثير لاستقلالية البنك المركزي على التضخم في الدول التي لا تستهدف التضخم مع عدم معنوية العلاقة في الدول التي تستهدف التضخم وكما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستقلال القانوني ومعدل دوران المحافظ.

كما توصلت الدراسة إلى عدم تأثير استقلالية البنك المركزي على التضخم في الفترات التي يكون فيها التضخم مرتفعا بينما يكون أدوات السياسة النقدية الأخرى أكثر نجاعة في التأثير على التضخم في هذه الفترات مثل سعر الصرف وتوجيه الائتمان

- دراسة **(Garriga & Cesar M. , 2019)**

تحت عنوان More Effective Than we Thought: Centr e Than we Thought: Central Bank al Bank Independence and Inflation in Developing Countries

تبحث هذه الدراسة في تأثير استقلالية البنك المركزي على التضخم في البلدان النامية وذلك من خلال تحليل بيانات عينة تتكون من 118 دولة نامية خلال الفترة 2013 - 1980 ووجد الباحثان أن استقلال البنوك المركزية المرتفع له تأثير على انخفاض التضخم وهذا التأثير أقوى كلما كان البلد أكثر ديمقراطية ولكنه موجود أيضا في البلدان غير الديمقراطية كما توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من أهمية استقلالية البنك المركزي كآلية فعالة لخفض التضخم ولكن لا تعتبر الوحيدة حيث يرتبط انفتاح حساب رأس المال وسعر الصرف الثابت واعتماد سياسة استهداف التضخم بانخفاض التضخم أيضا.

وأن تأثير استقلالية البنك المركزي على التضخم تكون أقوى في نظام سعر الصرف العائم.

- دراسة **(عباس، 2014)** تحت عنوان دور استقلالية المصارف المركزية في الحد من التضخم

تبحث هذه الدراسة في العلاقة ما بين استقلالية البنك المركزي وانخفاض التضخم وذلك باستخدام عينة تتكون من 82 دولة منها 44 دولة نامية و 18دولة صاعدة و 20دولة متقدمة وذلك عن طريق تحليل مقطع عرضي معينة في سنة.2003

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ضعيف بالاتجاه العكسي ما بين استقلالية البنك المركزي والتضخم حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (r = - 36%) كما أنها علاقة ذات دلالة معنوية ولدى تحليل العلاقة ما بين استقلالية البنوك المركزية والتضخم تبعا لمناطقها الجغرافية لوحظ أن هذه العلاقة كانت قوية بالنسبة للبنوك المركزية الاوروبية حيث بلغ معامل الارتباط (r = -72.4%) كما أنها علاقة ذاك دلالة معنوية.

أما بالنسبة للمناطق الأخرى فقد لوحظ وجود علاقة عكسية ضعيفة باستثناء إفريقيا التي كانت العلاقة فيها فردية وضعيفة ولكن العلاقة ذات دلالة معنوية.

- دراسة **(Aguir, 2013)** تحت عنوان

L'ind´ependance r´eelle de la banque centrale et le biaisinflationniste : une validation empirique

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم وذلك من خلال دراسة عينة من 54دولة

وقد قسم الباحث العينة إلى أربع مجموعات متجانسة حسب الدخل G1 الدول ذات الدخل المنخفض الدخل الإجمالي للفرد أقل أو يساوي 756 دولار وتتكون العينة من 22 دولة

الدول ذات الدخل المتوسط الدخل الإجمالي للفرد فيها يتراوح ما بين 756 و 3035دولار وتتكون هذه العينة من 30دولة وتتكون من 12 دولة وهذ ذات الدخل الأعلى من المتوسط) الدخل الإجمالي للفرد يتراوح ما بين 3035 و 9386دولار (وتتكون من 23 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدخل الفردي يزيد عن 9385 دولار وقد استخدم الباحث كل من TOR معدل دوران المحافظ كمؤشر لقياس استقلالية البنك المركزي ومتغير الانفتاح التجاري وحجم الائتمان. مقدم لجميع القطاعات باستثناء الحكومة من طرف البنوك والكتلة النقدية

M2ومتغير وهمي يعبر عن نظام سعر الصرف ومتغير الاستقرار السياسي كمتغيرات مستقلة ومتغير التضخم كمتغير تابع وقد أجرى الباحث في البداية انحدار بسيط عن طريق المربعات الصغرى بين مؤشر الاستقلالية) (TORكمتغير مفسر ومعدل التضخم كمتغير تابع وقد أثبتت النتائج أن مؤشر TOR متغير جيد لقياس استقلالية البنك المركزي في كل من مجموعتين الأولى والثانية حيث أن معامل المؤشر يختلف اختلافا كبيرا عن الصفر عند عتبة 1% و 5% على التوالي في المجموعتين الثالثة والرابعة فيعد المتغير غير موثوق ولإلقاء الضوء على العلاقة بين استقلالية البنك المركزي والتضخم أكثر أجرى الباحث انحدار متعدد بالنسبة للمجوعتين الأولى والثانية بالاعتماد على متغيرات الثابتة وقد أثبت الانحدار وجدو علاقة عكسية بين استقلالية البنك المركزي والتضخم في المجموعتين وهي علاقة معنوية.

- دراسة (Abou Hamia, 2011) تحت عنوان

Central Bank Independence and its Effect on Inflation in the ESCWA Countries

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة استقلالية البنوك المركزية في منظمة الاسكواد وقياسها ومعرفة مدى تأثير هذه الاستقلالية على التضخم في هذه المجموعة خلال الفترة 1970-2009، وقسم الباحث المجموعة إلى مجموعتين : الأولى تتكون من 5 دول وهي الدول المستوردة للنفط والمجموعة الثانية تتكون من 9 دول وهي الدول المصدرة للنفط.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

الارتباط الضعيف ما بين المؤشر القانوني للاستقلال البنوك المركزية ومعدل دوران المحافظ إذا كانت قيم الارتباط تساوي0.09 ، -0.08 و 0.071 في عينة الاسكوا ومجموعة الدول المصدرة للنفس ومجموعة الدول المستوردة للنفط على التوالي وتسيير القيم المنخفضة للارتباط أن الاستقلال الفعلي لدول الاسكوا تحدده عوامل أخرى غير العوامل القانونية.

كما أثبتت الدراسة أن الاستقلال الفعلي للبنوك المركزية في الاسكوا لا يتأثر بالشروط القانونية للمنصب.

أن مؤشر الاستفلال القانوني يؤثر بشكل سلبي على التضخم في كل من دول الاسكوا الإجمالية ومجموعة الدول المستوردة للنفط ولا يوجد له تأثير على الدول المصدرة للنفط.

أن معدل دوران المحافظ له تأثير على التضخم في المجموعة العامة لدول الاسكوا فقط.

- دراسة **(Sturm، Jan، و Haan، 2001)**

تحت عنوان

Inflation in developing countries: does Central Bank independence matter?

تحث هذه الدراسة في أهمية استقلال البنوك المركزية في التأثير على التضخم في الدول النامية وقد أخذت هذه الدراسة عينة تتكون من 80 دولة خلال الفترة 1980 الى اواخر التسعينات وقد توصل الباحث أن أهمية مؤشر الاستقلالية تتلاشى عتد القيام بانحدار متعدد وإضافة متغيرات أخرى مفسرة للتضخم على العكس من الانحدار البسيط الذي أثبت أهميته في التأثير على التضخم على طول الفترة المدروسة.

كما توصلت الدراسة إلى أن مؤشر الاستقلالية معبرا عنه بمعدل دوران المحافظ يكون أكثر تأثيرا على التضخم في الدول ذات التضخم المرتفع

- دراسة (Alesina و **Lawrence**، **1993**) تحت عنوان

Central Bank Independence and Macroeconomic Performance: Some comparative Evidence.

حيث تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين استقلالية البنوك المركزية والتضخم مستخدمة مؤشر يقيس الاستقلالية السياسية والاقتصادية في 16 دولة، لفترة تمتد ما بين1955-1988 وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ما بين المتغيرين.

- دراسة **(Cukierman & Webb, 1995)** تحت عنوان

Political Influence on the Central Bank: International Evidence

تعتبر من أهم الدراسات التي بحثت في الاستقلالية، وقد درست عينة تتكون من 72 دولة صناعية ونامية لفترة تمتد من 1950 إلى 1989 وقد توصلت إلى وجود علاقة عكسية ما بين التضخم والاستقلالية كما اعتبرت أن مؤشر الاستقلال القانوني للبنك المركزي هو مؤشر موثوق في الدول الصناعية بينما يعتبر مؤشر معدل دوران المحافظ ذو أهمية في الدول النامية.

- دراسة **(Grilli**، **Donato** ، و **Guido**، **1992)**تحت عنوان

Political and Monetary institutions and public financial policies in the industrial countries (1991)

بحثت هذه الدراسة في العلاقة ما بين استقلالية البنك المركزي والتضخم في 16 دولة متقدمة ، مستخدمة مؤشر الاستقلالية الاقتصادية وآخر للاستقلالية السياسية، وخلصت إلى وجود علاقة عكسية ما بين هذين المؤشرين ومعدلات التضخم حيث أثبتت أن زيادة مؤشر الاستقلالية الاقتصادية بنقطة واحدة تساهم في خفض التضخم ب 1.211 نقطة وزيادة مؤشر الاستقلالية السياسية بنقطة واحدة يخفض التضخم ب 0.611 نقطة ،وذلك خلال فترة السبعينات كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية أيضا بين مؤشر الاستقلالية الاقتصادية والتضخم في عقد الثمانينات حيث يسهم ارتفاع الاستقلالية الاقتصادية بنقطة واحدة إلى انخفاض في مستويات التضخم ب 1.913 نقطة .وعلى طول الفترة 1989 - 1950 توجد علاقة عكسية فقط ما بين الاستقلالية الاقتصادية ومعدل التضخم.

- دراسة **(Bade & Michael , 1982)** تحت عنوان:

Central Bank Lows and Monetary policy.

وتعتبر هذه الدراسة من أولى الدراسات التطبيقية التي اهتمت بالعلاقة ما بين استقلالية البنك المركزي وانخفاض معدل التضخم وقد اخذت الدراسة عينة تتكون من 12 دولة صناعية خلال الفترة1986 – 1972 ، وقد قامت الدراسة بقياس الاستقلالية من خلال ما يلي مدى تأثير الحكومة على السياسة النقدية للبنك المركزي مدى تأثير الحكومة على إجراءات تعيين محافظ البنك المركزي وعزله مدى تأثير الحكومة على ميزانية البنك المركزي وقد خلصت الدراسة إلى أن البنوك المركزية المستقلة عن الحكومة تتمتع بمعدلات تضخم أقل.

المحور الثاني: دراسة قياسية لتأثير استقلالية البنك المركزي الموريتاني على التضخم

يهدف هذا الجزء من المقال إلى قياس أثر استقلالية البنك المركزي الموريتاني (القانونية *و الفعلية*) على *معدل التضخم خلال الفترة* 1985-2022 باستخدام *منهجية "ARDL."* التي طورها بيزاران سنة.2001

وتحقيقا لهذا الغرض تم بناء نموذج رياضي باعتماد على الدراسات السابقة في هذا الموضوع وأخذا بالاعتبارات البيانات المتاحة في البلد.

الفرع الاول: دراسة متغيرات الدراسة

أولا: متغيرات الدراسة

الجدول رقم1: يبين متغيرات الدراسة

المتغير	الوصف	المصدر	التأثير المتوقع على التضخم
المتغير التابع معدل التضخم (INF)	يعكس مؤشر التضخم، كما يُقاس من خلال مؤشر أسعار المستهلكين، التغير السنوي في النسبة المئوية للتكلفة التي يتحملها المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي قد تظل ثابتة أو تتغير على فترات زمنية محددة)مثل كل سنة.(	صندوق النقد الدولي.	
مستوى استقلالية البنك المركزي (LCBI)	يُعبر هذا المتغير عن درجة الاستقلالية القانونية للبنك المركزي الموريتاني وفقًا لمؤشر كيكرمان وآخرين .تم إنشاء سلسلة زمنية للمتغير بناءً على نتائج الجدول المعني، من خلال تحديد درجة المؤشر في سنوات سريان القانون.	نصوص مواد القوانين التأسيسية للبنك المركزي الموريتاني.	من المتوقع أن يؤدي زيادة استقلالية البنك المركزي إلى تعزيز قدرة السياسة النقدية في السيطرة على التضخم وتقليل معدلاته.
مؤشر معدل دوران المحافظ (TOR)	يُستخدم هذا المؤشر لقياس استقرار السياسة النقدية من خلال حساب معدل تغير المحافظ .تُمنح القيمة 0في حال عدم حدوث تغيير في الحاكم، وتُمنح القيمة 1في حالة التغيير، ويتم حساب المتوسط الحسابي لهذه التخصيصات عبر الفترة الزمنية المعنية.	من قائمة محافظين البنك المركزي الموريتاني	يُتوقع أن يشير ارتفاع معدل دوران المحافظ إلى عدم استقرار السياسة النقدية، مما قد يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم.
سعر الفائدة على القروض المقدمة للاقتصاد (INT)	يُقصد به النسبة المئوية التي يحددها البنك المركزي الموريتاني، والتي تطبقها البنوك التجارية على القروض الممنوحة للأفراد والشركات.	البنك الدولي	من المتوقع أن يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تقليل الطلب على القروض، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي تقليص معدلات التضخم.

القروض المقدمة للاقتصاد (CRD)	يشير هذا المتغير إلى القروض التي تُمنح من قبل البنوك للأفراد والشركات لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل الاقتصاد.)تم حساب المتغيرين الأخيرين كنسب مئوية للناتج المحلي الإجمالي(	البنك الدولي	يُتوقع أن يؤدي زيادة القروض المقدمة إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما يزيد من الطلب الكلي ويؤدي إلى زيادة معدلات التضخم.
الواردات (IMP)	يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يستوردها الاقتصاد الوطني من الخارج.)تم حساب المتغيرين الأخيرين كنسب مئوية للناتج المحلي الإجمالي(	البنك الدولي	من المتوقع أن تؤدي زيادة الواردات إلى تحسين العرض المحلي من السلع والخدمات، مما يقلل من الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني.

ثانيا: اختبارات السكون المتغيرات

يهدف اختبار السكون إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال الفترة المدروسة، والتأكد من مدى سكونها .تبين نتائج الجدول رقم (2) اختبار جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع.(ADF)

الجدول رقم2: يبين نتائج اختبار ديكي فولير الموسعADF

المتغيرات	الثابت		الثابت والاتجاه العام	
	إحصائيةT	احتماليةADF	إحصائيةT	احتماليةADF
INFمعدل التضخم	-4.538024	0.0008	-5.152927	0.0009
LCBIمؤشر الاستقلالية القانونية	-0.901579	0.7766	-2.039797	0.5610
TORمؤشر الاستقلالية الحقيقية	-6.495581	0.0000	-6.431600	0.0000
INTسعر الفائدة على القروض	-1.999811	0.2856	-1.884968	0.6415
CRDالقروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-2.588466	0.1044	-3.452949	0.0598
IMPالواردات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-2.096980	0.2470	-2.989515	0.1486

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات eviews12

تبين النتائج أعلاه أن كل من معدل التضخم ومعدل دوران المحافظ ساكنان عند مستواهما الأصلي، حيث أن احتمالية (P-Value) معنوية عند مستوى أقل من5% ، أما بالنسبة لباقي المتغيرات، فتظهر النتائج أنها غير ساكنة عند مستواها الأصلي، لكنها أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول كما يبين ذلك الجدول التالي.

الجدول رقم3 : نتائج اختبار ديكي فولير الموسع ADF بعد أخذ الفرق الأول

المتغيرات	الثابت		الثابت والاتجاه العام	
	إحصائيةT	احتماليةADF	إحصائيةT	احتماليةADF
LCBIمؤشر الاستقلالية القانونية	-5.976893	0.0000	-5.891919	0.0001
INTسعر الفائدة على القروض	-3.964913	0.0042	-3.981300	0.0185
CRDالقروض الموجهة للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-4.649448	0.0007	-4.665018	0.0035
IMPالواردات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-5.665593	0.0000	-5.744423	0.0002

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على بياناتeviews 12

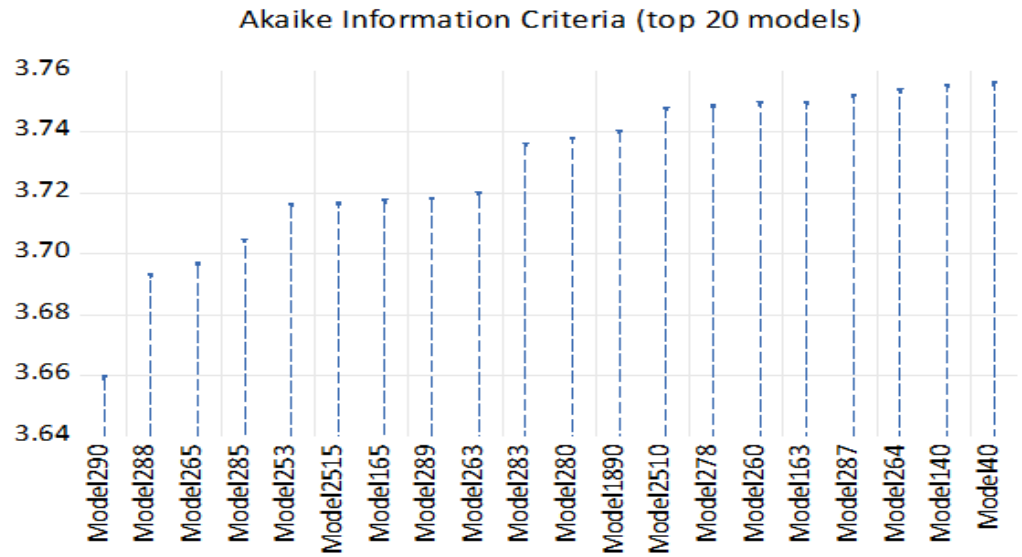
الفرع الثاني: عرض النتائج

لتقدير تأثير استقلالية البنك المركزي الموريتاني على التضخم قمنا بالاعتماد على برنامج ARDLوجاءت النتائج على النحو التالي:

1.2.3تحديد فترات الإبطاء المثلى

يتم الوصول إلى فترات الإبطاء المثلى عن طريق المقارنة بين نتائج معلمة Akaike Information Criterion

الشكل رقم (1)يوضح فترات الإبطاء المثلى اعتمادا على معلمة Akaike



المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 12

من خلال الشكل السابق، فإن أحسن فترة إبطاء خاصة بمتغيرات النموذج كانت كما يلي (2, 4, 2, 3, 2, 0) :حسب ترتيب المتغيرات.

أولا: تقدير نموذج ARDL

سوف يتم تقدير تأثير كل من معدل دوران المحافظ الذي يعكس الاستقلالية الفعلية، والاستقلالية التشريعية، بالإضافة إلى سعر الفائدة، والقروض المقدمة للاقتصاد، والواردات، على معدل التضخم باستخدام نموذج ARDL (2.4.2.3.2.0).سيتم تحليل هذه العلاقة من خلال التقديرات الناتجة.

الجدول رقم 4: يوضح نتائج تقدير ARDL (2.4.2.3.2.0)

Dependent Variable: INF
Method: ARDL
Date: 07/11/24 Time: 04:40
Sample (adjusted): 1989 2022
Included observations: 34 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LCBI TOR INT CRD IMP_PIB
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 6250
Selected Model: ARDL(2, 4, 2, 3, 2, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	-0.492473	0.138586	-3.553568	0.0029
INF(-2)	-0.319085	0.137120	-2.327047	0.0344
LCBI	-0.065900	0.094766	-0.695400	0.4974
LCBI(-1)	0.113536	0.128803	0.881474	0.3920
LCBI(-2)	-0.174320	0.128810	-1.353306	0.1960
LCBI(-3)	0.195783	0.127261	1.538436	0.1448
LCBI(-4)	-0.260842	0.091687	-2.844914	0.0123
TOR	1.438845	0.742624	1.937515	0.0717
TOR(-1)	1.695042	0.707492	2.395847	0.0301
TOR(-2)	1.606748	0.698584	2.300007	0.0362
INT	0.637101	0.185344	3.437390	0.0037
INT(-1)	-0.470425	0.304381	-1.545514	0.1431
INT(-2)	-0.039076	0.289276	-0.135083	0.8943
INT(-3)	-0.413520	0.192838	-2.144390	0.0488
CRD	-0.198824	0.108020	-1.840627	0.0855
CRD(-1)	-0.016966	0.104869	-0.161785	0.8736
CRD(-2)	-0.218190	0.098637	-2.212048	0.0429
IMP_PIB	0.159264	0.042427	3.753838	0.0019
C	25.08120	3.952246	6.346061	0.0000

R-squared	0.910759	Mean dependent var	5.637967
Adjusted R-squared	0.803670	S.D. dependent var	2.929943
S.E. of regression	1.298234	Akaike info criterion	3.659223
Sum squared resid	25.28117	Schwarz criterion	4.512190
Log likelihood	-43.20680	Hannan-Quinn criter.	3.950109
F-statistic	8.504668	Durbin-Watson stat	1.703120
Prob(F-statistic)	0.000064		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model Selection.

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 12

ثانيا: تحليل نتائج التقدير

بلغ معامل التحديد حوالي0.91 ، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 91% من التغيرات التي تحدث في مستوى مؤشر التضخم .كما أن قيمة فيشر المحسوبة ذات دلالة إحصائية، حيث أن القيمة الاحتمالية لها هي0.007892 ، وهي أقل من .0.05 وهذا يدل على أن النموذج ذو جودة إحصائية جيدة عند مستوى معنوية..**5%**

I. **تقدير** الاثر **الطويل** والقصير الاجل **باستخدام نموذج :ARDL** سنقوم بتحديد الاثر في المديين الطويل والقصير عن طريق الخطوات التالية

-اختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود لنموذجARDL)

من أجل معرفة وجود أو عدم وجود تكامل مشترك أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

الجدول رقم 5 اختبار الحدود لنموذجARDL

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	13.06314	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجeviews 12

من نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة (F-statistic) المقدرة بـ13.06 تتجاوز الحدود الدنيا المحددة لـ I(0) والتي تتراوح بين2.08 و3.06، وكذلك تتجاوز الحدود القصوى المحددة لـ (1) I والتي تتراوح بين 3 و 4.15عند جميع مستويات المعنوية10%) ،5% ،2.5% ، .(1% بناءً على ذلك، نرفض فرضية العدم) عدم وجود تكامل مشترك (ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك

-تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل، سيتم تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم 6: يبين نتائج نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(INF)
Selected Model: ARDL(2, 4, 2, 3, 2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 07/11/24 Time: 04:49
Sample: 1985 2022
Included observations: 34

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	0.319085	0.095698	3.334279	0.0045
D(LCBI)	-0.065900	0.064090	-1.028246	0.3201
D(LCBI(-1))	0.239379	0.075980	3.150570	0.0066
D(LCBI(-2))	0.065059	0.077082	0.844021	0.4119
D(LCBI(-3))	0.260842	0.070158	3.717919	0.0021
D(TOR)	1.438845	0.456098	3.154687	0.0065
D(TOR(-1))	-1.606748	0.522422	-3.075575	0.0077
D(INT)	0.637101	0.140052	4.549016	0.0004
D(INT(-1))	0.452596	0.174611	2.592022	0.0204
D(INT(-2))	0.413520	0.139461	2.965125	0.0096
D(CRD)	-0.198824	0.063185	-3.146673	0.0067
D(CRD(-1))	0.218190	0.069704	3.130218	0.0069
CointEq(-1)*	-1.811558	0.160109	-11.31454	0.0000

R-squared	0.939329	Mean dependent var	0.241341
Adjusted R-squared	0.904661	S.D. dependent var	3.553470
S.E. of regression	1.097208	Akaike info criterion	3.306282
Sum squared resid	25.28117	Schwarz criterion	3.889891
Log likelihood	-43.20680	Hannan-Quinn criter.	3.505309
Durbin-Watson stat	1.703120		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجeviews 12

- **العلاقة طويلة الأجل**

يظهر الجزء السفلي من الجدول رقم (6) ما يلي:

- وجود علاقة عكسية وموجبة بين الاستقلالية القانونية ومعدل التضخم، وهي معنوية عند مستوى .5% أي أنه عندما يزداد الاستقلال القانوني بوحدة واحدة فإن التضخم سينخفض بمقدار 0.1% وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

هناك علاقة موجبة ومعنوية بين معدل دوران المحافظ ومستوى التضخم عند مستوى .1% أي أنه عندما يزداد الاستقلال القانوني بوحدة واحدة فإن التضخم سيرتفع بمقدار2.6% ، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

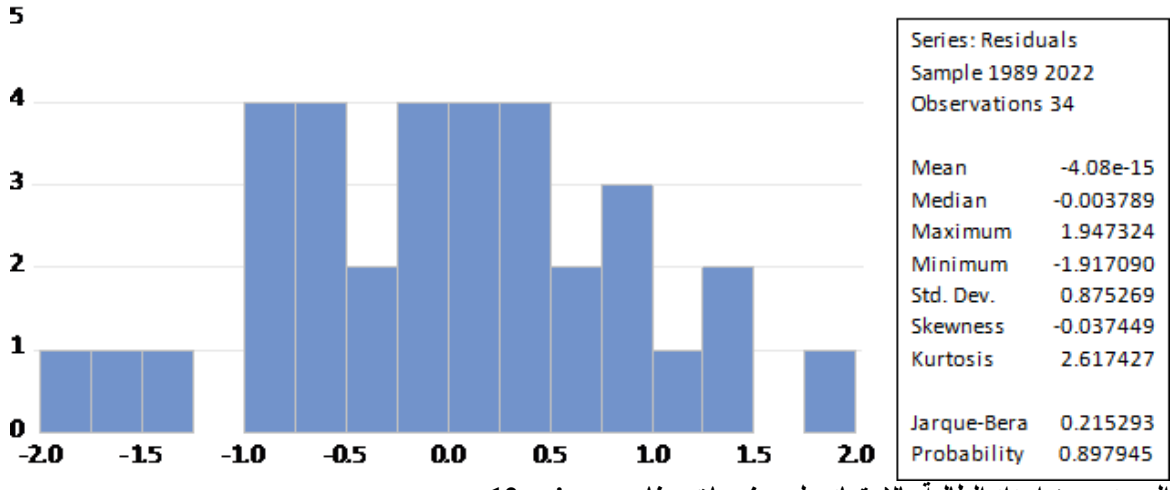
الفرع الثالث: اختبار جودة النموذج المقدر

سنتحقق من جودة هذا النموذج باستخدام مجموعة من الاختبارات، وذلك على النحو التالي:

أولا: اختبار شرط التوزيع الطبيعي للأخطاء

سنستخدم اختبارJarque-Bera ، والنتائج التي تم التوصل إليها مبينة في الشكل التالي.

الشكل رقم :2 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقيJarque-Bera



المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج 12 eviews

تشير نتائج الشكل أعلاه إلى أن قيمة الإحصائية المحسوبة Jarque-Bera تساوي 0.21 باحتمال قدره P-Value = 0.89، وهو أكبر من .5% يتضح من ذلك قبول فرضية العدم التي تنص على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

ثانيا: اختبار تجانس الأخطاءARCH

للتحقق من تجانس الأخطاء، توجد عدة اختبارات تستخدم للكشف عن مدى تجانس البواقي .ومن بين تلك الاختبارات اختبار .ARCH الجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم7: اختبار **تباين تجانس الأخطاء**

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.106334	Prob. F(1,31)	0.3010
Obs*R-squared	1.137128	Prob. Chi-Square(1)	0.2863

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجeviews 12

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن قيمة الاختبار بلغت (Obs*R-squared = 1.137128) باحتمالية مرافق أكبر من 5%.هذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على ثبات تباين البواقي.

ثالثا: شرط استقلالية حدود الأخطاء

للتحقق من فرضية عدم ارتباط الأخطاء، نلجأ إلى اختبار .Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test هذا الاختبار يساعد في تحديد وجود أو عدم وجود الارتباط التسلسلي في الأخطاء.

الجدول رقم 8 يبين الارتباط التسلسلي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.246621	Prob. F(2,13)	0.7850
Obs*R-squared	1.242863	Prob. Chi-Square(2)	0.5372

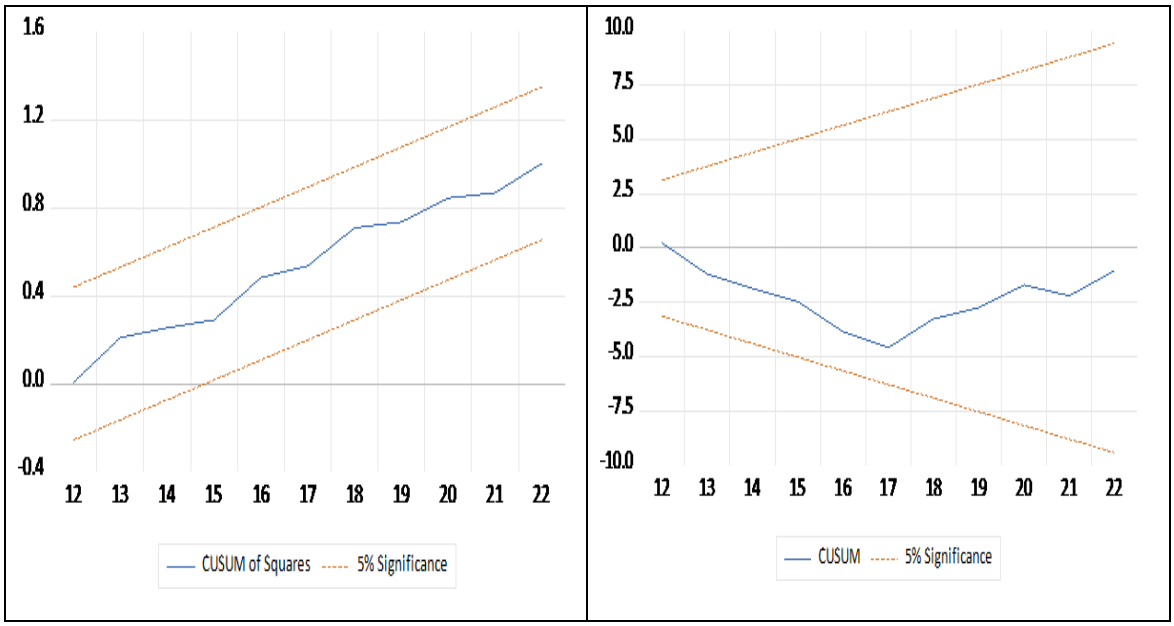
المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجeviews 12

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن قيمة اختبار (Obs*R-squared = 1.242863) باحتمالية مرافق أكبر من .5% وهذا يشير إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

رابعا: اختبار استقراريه النموذج

لتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من أي تغيرات هيكلية، أجرينا اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)واختبار المربعات التراكمية للبواقي.(CUSUM of Squares)

الشكل رقم 3 :يوضح الاستقرار الهيكلي للنموذج الثاني



المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج eviews 12

من خلال الجدولين أعلاه، نلاحظ أن النموذج لا يعاني من أي اختلالات هيكلية، مما يدل على أنه مستقر هيكليًا.

خاتمة

حاولت هذه الدراسة من تقدير تأثير الاستقلالية القانونية والفعلية للبنك *الموريتاني على التضخم خلال الفترة* 1985-2022 *وجاءت* أهم *النتائج الذي توصل لها الباحث على النحوي التالي:*

-لا تملك الاستقلالية القانونية تأثيرًا معنويًا على التضخم في الأجل القصير، بينما تؤثر بشكل عكسي في الأجل الطويل .كلما زادت الاستقلالية القانونية للبنك المركزي بمقدار وحدة واحدة، ينخفض معدل التضخم بوحدة واحدة .وهذا يشير إلى أن وجود إطار قانوني قوي يعزز قدرة البنك المركزي على التحكم في التضخم من خلال سياسات نقدية فعالة ومستقلة على المدى الطويل .أما عدم فعالية الاستقلالية القانونية في الأجل القصير فيمكن تفسيره بأن تأثيرها قد يتطلب وقتًا أطول للتجلي في شكل انخفاض في التضخم.

-أظهر التقدير تأثيرًا قويًا لمعدل دوران المحافظ على مستويات التضخم في كلا الأجلين القصير والطويل .في التقدير الأول، كان التأثير موجبًا ومعنويًا عند مستوى 1% في الأجلين القصير والطويل .وعند إضافة متغيرات أخرى للنموذج في التقدير الثاني، لم يتغير اتجاه التأثير، بل ظل موجبًا ومستقرًا عند مستوى.1%

وفقًا للنظرية الاقتصادية، زيادة معدل دوران المحافظ تعني تقليص الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي، كلما ارتفع مؤشر دوران المحافظ، تقلصت فترة خدمة المحافظ، مما يجعل من الصعب تحقيق سياسة نقدية طويلة الأجل تهدف إلى تقليل التضخم .فكل محافظ جديد قد يأتي بأفكار ورؤى قد تكون مخالفة لتلك التي تبناها المحافظ السابق، مما يعوق استمرارية السياسات النقدية .كما أن ارتفاع معدل دوران المحافظ يدل على ضعف احترام القانون المنظم لعمل البنك المركزي وعدم تطبيقه، مما يعكس ضعف الاستقلالية القانونية للبنك المركزي .مما يثبت أن هناك تأثيرًا قويا وعكسيًا للاستقلالية الفعلية للبنك المركزي على التضخم .أي أنه عندما تنخفض الاستقلالية الفعلية للبنك المركزي) وهي زيادة في مؤشر دوران المحافظ(، يزيد معدل التضخم .وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تفيد بأن زيادة معدل دوران المحافظ يعكس ضعف الاستقلالية الفعلية، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم.

- تتوافق نتائج هذه الدراسة مع ما توصل إليه كيكرمان وآخرون، حيث يظهر أن معدل دوران المحافظ هو مؤشر قوي في تفسير استقلالية البنك المركزي في الدول النامية، بينما يكون الاستقلال القانوني أكثر أهمية كعامل تفسير في الدول المتقدمة.

قائمة المراجع

Abou Hamia, M. A. (2011). *Central Bank Independence and its Effect on Inflation in the ESCWA Countries.* Leibniz Information Centre for Economics.

Aguir, A. (2013). *L'indépendance réelle de la banque centrale et le biais : une validation empirique.* HAL Archive Ouvertes.

Alesina, A., & Lawrence , H. (1993). Central Bank Independence and Macroeconomic Performance: Some Comparative. *Journal of Money, Credit and Banking.*

Bade, R., & Michael , P. (1982). *CENTRAL BANK LOWS AND MONETARY POLICY.*

Berger, H., Haan, , J., & Eijffinger,, S. (2000). Central Bank Independence: An Update of Theory and Evidence. *Journal of Economic Surveys*.

Cukierman, A., & Webb, S. (1995). *Political Influence on the Central Bank: International Evidence.* World Bank Economic Review.

EL Weriemmi Malek, Wahiba, N., & Firas, Z. (2021). Inflation and Real Measure of Central Bank Independence in. *INTERNATIONAL JOURNAL OF ACADEMIC RESEARCH IN ACCOUNTING, FINANCE AND*.

Garriga, A. C., & Cesar M. , R. (2019). More Effective Than we Thought: Centr e Than we Thought: Central Bank al Bank. *Economic Modelling, Elsevier*.

Grilli, V., Donato , M., & Guido , T. (1992). Political and Monetary Institutions and Public Financial Policies in the Industrial Countries. *Economic Policy*.

Katseli1, L. T., Anastasia, T., & Kalliopi, M. Z. (2020). Central bank independence and inflation. *Economic Issues*.

Salisu, A. A., Udeaja, E., & Opuala, C. (2022). *"CENTRAL BANK INDEPENDENCE AND PRICE STABILITY UNDER ALTERNATIVE POLITICAL REGIMES: A GLOBAL EVIDENCE.* Bulletin of Monetary Economics and Banking.

Sturm, J.-E., Jan, E., & Haan, , H. (2001). *Inflation in developing countries: does Central Bank independence matter?*University of Groningen, CCSO Centre for Economic Research, CCSO Working Papers.

بخدة, ا & ., مزيان , م .(2022) .انعكاس استقلالية بنك الجزائر على متغيرات كالدور في الجزائر – دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2019 .*مجلة الاقتصاد و ادارة الاعمال*.

جميلة, ب., عائشة, ع & ., دليلة, ح .(2021) .اثر استقلالية البنك المركزي في رسم وتنفيذ أهداف السياسة النقدية في الجزائر للفترة .(1990-2018) *اقتصاديات شمال افريقيا*.

عباس, غ .(2014) .دور استقلالية المصارف المركزية في الحد من التضخم .*مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*.

مروى, ع. ا .(2023) .مقاربة لاخطية لتقدير مدى تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر للفترة .(1990-2021) *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*.